بالعيش فترة قصيرة. وإن هوروفيتش ربما استخلص عبرة أخلاقية من قيامها، لأن الذين دفعوه نحو الاستقالة من ليكود، قد تركوه في منتصف الطريق. وليس من شك في أن هوروفيتس او خاض الانتخابات بصورة مستقلة لما فاز حتى بنصف مقعد» (المصدر نفسه). كذلك، أعلن النائب ابراهيم سرير من حزب الأحرار في ليكود، ورئيس كتلة ليكود في الكنيست أن قائمة دايان «ليست سوى طبعة جديدة من داش. وينبغي الافتراض أنها ستؤدي إلى خيبات أمل مماثلة لما احدثته داش ولكن بسرعة أكبر، لان الجمهور لم ينس الدرس بعد» (المصدر نفسه).

لكن، رغم التهجم الشديد على قائمة دايان، يلاحظ أن جوّ القلق قد ساد حزب العمل، خوفاً من أن تكون التجربة مع تيلم مشابهة للتجربة السابقة مع داش خلال انتخابات ١٩٧٧، أي أن تستقطب هذه القائمة أصواتاً على حساب حزب العمل في الأساس. كذلك، تمثّل خوف زعماء حزب العمل، خصوصاً بيرس، في أن تكون هذه الكتلة الجديدة حجر عثرة في المستقبل أمام تشكيل حكومة المعراخ في حال نجاحه في الانتخابات وعدم حصوله على نسبة كافية تمكنه، منفرداً، من تشكيل حكومة. وانطلاقاً من هذه المخاوف، أفادت الصحيفة الاسرائيلية (هآرتس، ٢/٤/١٩٨١)، بناءً على معلومات سربتها مصادر مقربة من دايان، ان اتفاقاً قد تمّ بين بيرس ودايان، بضغط من بعض كبار رجال المال في اسرائيل يقضي بموافقة الأول على ترشحي قائمة تيلم والتزام الثاني بعدم تأييد حكومة ليكود في أي حال من الأحوال، حتى إذا بقي خارج حكومة المعراخ، لسبب ما، يلتزم ببقائه معارضة مخلصة. ومقابل ذلك، يلتزم بيرس بتعيين دايان «وزيراً للحكم الذاتي» وبأن تعمل الحكومة وفق آرائه من خلال تجاهل الخيار الاردني. كذلك، اتفق الاثنان على أن يكون المرشح المفضل لتسلم وزارة المالية عديم الانتماءات الحزبية، على أن يكون المفضل اليروفيسور حاييم بن – شاحار وبعده موشي زنبار. وفعلاً، فقد تراجع بيرس، عقب هذا الاتفاق، عن ترشيح يعاوب ليفنسون كوزير المالية، حيث وقع اختياره، كما سبق وذكرنا، على بن – شاحار. ويبقى السؤال: هل يستطيع دايان حقاً الالتزام بمثل هذا الاتفاق في حال فشل المعراخ في الانتخابات، وفي حال دعوته إلى المشاركة في الحكومة من قبل ليكود؟ وهنا، يبدو أن ممارساته السابقة بعد انتخابات ١٩٧٧، تجعل إلتزامه ضعيفاً.

انتصار الجناح المتصلب في المفدال

حُسم الصراع الداخلي في الحزب الديني القومي لصالح وزير المعارف زفولون هامر والنائب يهودا بن – مئير زعيمي كتلة ليكود فتموراه (التكتل والبديل)، ولصالح كتلة الشباب، وذلك بعد التصويت الذي جرى في اللجنة التنفيذية للحزب بشأن اقتراح هامر حول منح مكان آخر للحاخام دروكمان في قائمة المرشحين للكنيست. وتبين، في نتيجة التصويت هذا، أن هامر قد انتصر على وزير الداخلية بورغ وأصبح الزعيم غير الرسمي للمفدال وأقوى رجل فيه؛ وذلك رغم استمرار بورغ في تسلم قائمة الحزب (و. إ. إ، العدد ٢٣٣٧، ١١ و١٢/٥/٨١، ص ٢٩).

وكان الصراع داخل حزب المفدال قد نشب نتيجة الاتفاق الذي تمّ بين الحاخام دروكمان وكتلة الشباب على توزيع جديد للتمثيل في قائمة مرشحي الحزب، بحيث يحصل هؤلاء على نسبة التمثيل الأكبر، فتتحول كتلة بورغ (المفتية) إلى أقلية. وقد رفض الوزير بورغ هذا الاتفاق معتبراً أن ذلك سيؤدي إلى انقلاب في موازين القوى داخل الحزب، من شأنه أن يقوي الاتجاه الصقري داخله. وقد أعلن رفائيل بن – ناتان، أحد مؤيدي بورغ، أن هذا الاتفاق «سيدمر طابع الحركة كله، ولا نستطيع الموافقة على ذلك. فالمفدال كان منذ تأسيسه حركة ثوراة وعمل؛ حركة معتدلة في طابعها. وانني على اقتناع كامل بأن معظم مؤيدينا ليسوا صقوراً وإنما هم أشخاص معتدلون، والصقور لديهم عنوان أفضل هو: حركة هتحياه. إن تسلط دروكمان على الحركة إنما يفرض علينا قيوداً لا نستطيع بعدها أن نكون شركاء في الحكومة المقبلة (مع المعراخ)». وربما أضرّ هذا الأمر بالدولة وبإمكانية العيش المشترك بين اليهود المتدينين والعلمانيين» (من حديث لبن – ناتان مع بنكوادار في جيروسالم، ٧/٤/١٩٨١).